الأمم المتحدة S/PV.5153

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٥٣**

الثلاثاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٨/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بنـن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوج
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير أمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيدة بابادوبلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

(يتبع)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-28761 (A)

0528761

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/57 و Add.1)

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/60)

تقرير الأمين العام عن السودان عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/68)

تقرير الأمين العام عن السودان عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/140)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/57 و Add.1)

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/60)

تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/68)

تقرير الأمين العام عن السودان عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/140).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد العروة (السودان) المقعد المخصص له إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق S/2005/57 و Addendum 1 و S/2005/68 و S/2005/140 و S/2005/60. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2005/206، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، أطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، البرازيل، بنن، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت هي كما يلي: ١٢ صوتا مؤيدا مقابل لا أحد مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تؤيد الجزائر تماما القلق المشروع للمجتمع الدولي في مواجهة المأساة في دارفور. ونشعر بعميق الغضب والقلق نتيجة للثمن الفادح الذي دفعه ويواصل دفعه السكان المدنيون نتيجة هذا الصراع بين الأشقاء. ولذلك فمن الطبيعي تماما أن تعرب الجزائر عن تعاطفها وتضامنها مع ضحايا تلك المأساة، لأننا نفهم أن طابع العلاقة التي تربطنا بالسودان وشعبه يفرض علينا واجبات ومسؤوليات خاصة. ولذلك السبب، تؤيد الجزائر بشدة جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل هذه الأزمة وإلى منع أية معاناة إضافية للسكان المدنيين.

وقد نادينا من البداية بحل أفريقي للأزمة. وقد أسهمنا في نهج الاتحاد الأفريقي صوب التوصل إلى تسوية سلمية لتلك الأزمة وأيدناه بدون تحفظ. ونحن نفعل كل ما في وسعنا لدعم تلك الجهود في المجالات السياسية والسوقية والإنسانية.

في ما يتعلق بالمجال السياسي، احتفظنا باتصالات بالأطراف في السودان وشجعناها على إظهار ضبط النفس وعلى التعاون الكامل مع وساطة الرئيس أوباسانجو بوصفها جزءا من عملية أبوجا، وأيضا مع مجلس الأمن. وأيدنا بحزم قرار الاتحاد الأفريقي بنشر بعثة إلى دارفور بغية التحقق من احترام جميع الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا ولبروتوكولي أبوجا. وقد أسهنا أيضا بنشر مراقبين عسكريين في الميدان.

وفي ما يتعلق بالدعم السوقي، وبغية تسهيل النشر السريع والكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي، التي أثبت وجودها في الميدان فائدته وفعاليته في جميع الأماكن التي نشرت فيها، قررت الجزائر أن توفر للاتحاد الأفريقي ثلاث طائرات شحن للخدمات الثقيلة لنقل القوات والمعدات، وبذلك تسهم في التغلب على أحد العوائق التي تواجهها البعثة.

أخيرا، فيما يتعلق بالبعد الإنساني، أسهمت الجزائر في الجهود المبذولة لتخفيف معاناة السكان المدنيين من خلال تقديم مساعدات إنسانية كبيرة ونشر بعثة طبية تتألف من ٣٦ طبيبا.

وتبذل الجزائر في الأمم المتحدة كل ما في وسعها لضمان اضطلاع مجلس الأمن بالكامل لمسؤولياته إزاء هذه الأزمة، بما في ذلك تأييد جهود الاتحاد الأفريقي، وفي الوقت ذاته احترام دوره القيادي وعزمه على النجاح في هذه المهمة، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ منظمتنا القارية. ولذلك يسرنا قرار الأمم المتحدة إرسال فريق تقييم إلى السودان، الذي ننتظر تقريره ببالغ الاهتمام. وإسهامنا في جهود المجلس مدفوع بالحرص على أن تعتمد هذه الهيئة نهجا إيجابيا ومتوازنا يراعي تعقد الحالة في السودان ويحترم سيادة ذلك البلد ووحدته وسلامة أراضيه. وكانت تلك هي الرؤية التي كرسها المجلس في القرارين ١٥٧٤ (٢٠٠٤) و ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، اللذين اتخذا بالإجماع.

وبنفس تلك الروح شارك وفدي في مناقشة المشروع الذي اعتمده المجلس للتو. وكنا نأمل في أن يدفع مجلس الأمن، من خلال إجرائه الهام اليوم، الصراع في دارفور خطوة حاسمة تقرّبه من الحل. ومن ثم نأسف لعدم استطاعته أن يفعل ذلك بالإجماع – خاصة لأننا نعلم أن هناك تقاربا في الرأي بشأن تحليل الوضع والحاجة الملحة إلى العمل على

تخفيف معاناة السكان المدنيين وتحقيق آمالهم وتخفيف حدة محنتهم.

وفي الواقع، كان هناك توافق آراء داخل المجلس بشأن الحاجة إلى توجيه رسالة قوية إلى الأطراف لحملها على احترام التزاماتها. وكان هناك اتفاق أيضا على الأهداف التي سيُسعى إلى تحقيقها من خلال القرار، وهي إعادة الأطراف إلى محادثات أبوجا بلا شروط، ووضع حد للاعتداءات على المدنيين، وإزالة جميع العراقيل أمام المساعدة الإنسانية، ودعم جهود الاتحاد الأفريقي، وتعزيز السلام في الجنوب – وذلك بالاستفادة من الزخم لحل الصراع في دارفور.

ورغم أننا دعمنا ذلك النهج، قمنا نحن ووفود أخرى بتقديم مقترحات بناءة لنعيد التوازن للنص ولنضمن الوضوح التام لرسالته. وكانت تلك المقترحات منسجمة تماما مع الموقف الذي اعتمدته المجموعة الأفريقية، وهو الموقف المحدد في الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد كانت تلك المقترحات في انسجام تام مع الموقف الذي اتخذته المجموعة الأفريقية في رسالتها موجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وأبلغنا مقدمي مشروع القرار بشكوكنا إزاء أهمية وجدوى بعض التدابير التي يحددها القرار فيما يتعلق بتطور الأزمة في دارفور والأثر السلبي الذي قد يترتب على تلك التدابير بالنسبة لعملية السلام بين الشمال والجنوب. كما شعرنا بأن القرار لم يأخذ بعين الاعتبار البوادر الأولى لاتجاه، نرجو أن يدوم، نحو احترام وقف إطلاق النار من كلا الطرفين. فقد انخفض مستوى العنف بدرجة ملحوظة في الأسابيع القليلة الماضية ونرى أن المجلس كان ينبغي أن يشجع هذا التطور.

ونأسف لأن مقدمي المشروع قرروا، مخالفين لجميع التوقعات، أن يُبقوا النص كما هو ولم يبذلوا أي جهد لإزالة الخلافات وتعزيز التوصل إلى توافق للآراء، كان من الواضح للغاية أنه في متناول المجلس. لقد فاتت المجتمع الدولي فرصة تاريخية لتوحيد كلمته. وكانت الرسالة التي أراد إيصالها والتي نؤيدها جميعا ستكون أقوى وقعا لو أنها حظيت بتأييد جميع أعضاء المجلس.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الاتحاد الروسي عن قلقه لاستمرار تعقيد الحالة السياسية والإنسانية في إقليم دارفور السوداني. ومن دواعي الأسف أن كلا الطرفين، حكومة السودان والمتمردين، لم يمتثلا بعد امتثالا كاملا لمطالب الأمم المتحدة، وهذا هو السبب الرئيسي في استمرار صراع دارفور.

وخلال العمل الشاق على إعداد مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه، كان القصد من موقف الاتحاد الروسي، فضلا عن موقف شركائنا في المجلس، هو التشجيع على تصحيح هذه الحالة السلبية على وجه السرعة، وتوعية الطرفين بمسؤوليتهما تجاه شعب السودان وتجاه المجتمع الدولي. بيد أن المشكلة تتمثل في كيفية تحقيق ذلك الهدف وضمان توقف هذه المأساة الإنسانية دون القيام في الوقت ذاته بأي شيء يضر بعملية التسوية السلمية للحالة في السودان، وهي عسيرة التحقيق للغاية.

ولدينا اقتناع بأن إمكانية اتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية لنزع فتيل الصراع في دارفور لم تستنفد بعد بحال من الأحوال. ويتسم تنفيذ تلك التدابير بأهمية خاصة الآن في بداية نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، التي أذن بها مجلس الأمن، وهي عملية يُتوخى منها تهيئة أوضاع مواتية للتسوية والمصالحة السودانية، بما في ذلك دارفور.

ومن المهم أن تتاح مهلة من الوقت لحكومة السودان المتحدة، المشكَّلة وفقا لاتفاق نيروبي، حتى تستطيع أن تبدو بمظهر إيجابي، بما في ذلك فيما يتعلق بدارفور. أما فرض الجزاءات على تلك الحكومة فلا يحتمل أن يهيئ أجواء بناءة لبذل جهودها. وهذا بالطبع لا يلغي مبررات توقيع الضغط المحدد الهدف على من يضعون العراقيل في الواقع للحيلولة دون إعادة الحالة الطبيعية إلى دارفور.

وقد أشرنا في مناسبات عديدة إلى ضرورة، وأعني ضرورة، إيجاد آلية فعالة لمساعدة الأطراف على سرعة استئناف عملية التفاوض في أبوجا وعلى تحقيق نتائج إيجابية في دفع هذه العملية للأمام. ومن غير المحتمل أن تعزز ذلك الجزاءات المفروضة على الحكومة السودانية. يضاف إلى ذلك أن شكوكا خطيرة تنشأ فيما يتعلق بالقدرة العملية على تنفيذ نظام الجزاءات المفروض من قبل مجلس الأمن، الأمر الذي لا يساعد على تعزيز فعالية الأداة الهامة المتمثلة في الجزاءات.

وفي هذا السياق الذي أشرت إليه، أحطنا علما بما أعرب عنه خلال مناقشة هذا القرار قبل اعتماده، وتحديدا بإمكانية إجراء استعراض لنظام الجزاءات. ونرى أن المجلس ينبغي له، إذا سمحت الحالة، أن يستعرض قرار فرض حظر الأسلحة بالسرعة الممكنة، خصوصا على ضوء تشكيل حكومة ائتلافية في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان معارضة كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على نحو قاطع للتعزيز الذي لا أساس له لضغط الجزاءات في سياق دارفور. ونحن نشاطر النهج الأساسية التي شكلتها هاتان المنظمتان الرسميتان فيما يتعلق بالتسوية في السودان.

ومن سوء الحظ أن واضعي مشروع القرار لم يأخذوا في الحسبان على نحو تام الشواغل التي أشرت إليها. وفي هذه الظروف لم يتمكن الوفد الروسي، لسوء الحظ، من تأييد هذا المشروع. وفي نفس الوقت ستواصل روسيا بنشاط القيام – في محافل منها مجلس الأمن، مع أخذ قراراتها السابقة في الحسبان – بتشجيع التثبيت بالسرعة الممكنة لاستقرار الحالة وتحقيق تسوية سياسية في دارفور وفي السودان في مجموعه.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): امتنع الوفد الصيني عن التصويت الذي أجري قبل هنيهة لأن لدينا تحفظات خطيرة عن القرار الذي اتُخذ هذا المساء. قبل أيام قليلة اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، مانحا سلطة وزع عملية لحفظ السلام في جنوب السودان. ذلك قرار صحيح، سيساعد في ضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام بين الشمال والجنوب. وسيساعد أيضا الشعب السوداني على تحقيق السلام والاستقرار في وقت مبكر. إن تخفيف حدة الأزمة الراهنة في منطقة دارفور ونزع فتيلها بطريقة مناسبة، بوصف ذلك جزءا لا غنى عنه من عملية السلام في السودان كله، أمنية يتشاطرها المجتمع الدولي. وهو أيضا التزام رسمي التزمت به الحكومة السودانية. والحالة في هذه المنطقة تحرك قلوب للجميع. ونرى أنه بعد اتخاذ القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بالإجماع ينبغي لمجلس الأمن أن ينتهز هذا الزخم الإيجابي وأن يحث الأطراف المعنية على استئناف الحوار السياسي بدون شروط وفي أقرب وقت ممكن والتوصل إلى اتفاق إطار سياسي برعاية الاتحاد الأفريقي. ولبلوغ هذا الهدف، من الضروري إبقاء الضغط المناسب على مختلف الأطراف. بيد أن الاكتفاء بممارسة الضغط دون إيلاء الاعتبار لتعقد المسألة والظروف المحددة لأزمة دارفور قد ينتهي بمزيد من تعقيد الحالة ويجعل حلها أكثر صعوبة. وذلك لن يساعد الجهد للتوصل إلى حل سياسي لمسألة دارفور. لقد أعرب الاتحاد الأفريقي عن رأي واضح في هذه المسألة، ينبغي لمجلس الأمن مراعاته التامة.

اتخذت الصين دوما نهجا حذرا حيال مسألة الجزاءات وقد امتنعنا عن التصويت على القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وما فتئنا نرى أنه في تناول المسألة في دارفور ينبغي لمجلس الأمن أن يكون له في المقام الأول حس بالإلحاح. ثانيا، ينبغي له أن يؤدي دورا بناء. ثالثا، ينبغي له أن يؤيد الاتحاد الأفريقي وأن يعمل معه.

وبفضل جهود المجتمع الدولي خفت تدريجيا شدة الأزمة الإنسانية في منطقة دارفور. بيد أنه من أجل معالجة الأسباب الجذرية للمشلكة يجب على جميع الأطراف أن تكون لديها النية الطيبة وأن يكون لديها التصمم على إجراء المفاوضات السياسية. هناك كثير من العوامل المعقدة التي يمكنها أن تفسر صعوبة استئناف المحادثات السياسية في أبوجا. وأحدها يتعلق بالرسائل التي أرسلها مجلس الأمن. أكدت الصين مرارا على أن مجلس الأمن ينبغي له أن يمارس أكبر قدر من الحذر فيما يتعلق بـ ''التدابير'' التي يمكن أن تجعل المفاوضات أكثر صعوبة والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي في عملية السلام.

وبناء على هذا الاعتبار اقترحنا إدخال تعديلات كبيرة على النص حتى تستطيع كل الأطراف التوصل إلى توافق في الآراء والتكلم بصوت واحد. بيد أن اقتراحنا لم يتلق استجابة إيجابية. ولذلك، أُجبر الوفد الصيني على الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب تترانيا عن أسفها لأن الوضع في دارفور قد حملنا على اتخاذ قرار اليوم، بعد أشهر من انتظار استئناف عملية أبوجا للسلام. وحتى الآن، ما زالت عملية السلام متوقفة، ولا يوجد أي تحسن ملحوظ في الميدان فيما يتعلق بالوضع الإنساني. واتفاق دجامينا لوقف إطلاق النار هش، على أحسن تقدير. ولدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه لو كان لدينا متسع من الوقت للنظر في مشروع القرار، لكنا قد توصلنا إلى صيغة أكثر مراعاة وحائزة على توافق الآراء من أجل أن يؤخذ في الاعتبار عدد من الحقائق السائدة في السودان بصفة عامة، وفي دارفور بصفة خاصة. وهذه الحقائق تشمل ما يلي.

أولا، من خلال عملية نيفاشا للسلام واتفاق السلام الشامل الذي تم التوقيع عليه في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فإن حكومة السودان الحالية التزمت بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور، وهي قادرة على القيام بذلك. إن إنشاء حكومة جديدة في خلال فترة شهرين في الخرطوم، والمتمخضة عن عملية السلام بين الشمال والجنوب، ستحقق التزاما جديدا وتجربة جديدة للبحث عن تسوية سلمية للأزمة في دارفور.

ثانيا، تتواجد بعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان في السودان لرصد عملية وقف إطلاق النار ومراقبتها، ولكي توفر بتواجدها الأمن للمدنيين. وقد أثبتت البعثة فعاليتها البالغة في كلا المجالين، حيثما يتم وزعها. ويحدونا الأمل في أنه بفضل بعثة التقييم الأخيرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، سوف يتم التغلب على الاختناقات فيما يتعلق بعمليات الانتشار الأسرع، لكي تُمكِّن الاتحاد الأفريقي من وزع قوات إضافية بشكل سريع. وستعمل الزيادة في عدد القوات على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وستسمح للمبادرة السياسية والدبلوماسية بإحياء المفاوضات المتوقفة المتعلقة بعملية السلام في أبوجا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تظل الحكومة السودانية قادرة على توفير التعاون والدعم اللازمين لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ويحدونا الأمل في أن يتم البدء في عملية السلام قبل أن توضع التدابير الواردة في قرار اليوم موضع التنفيذ.

ثالثا، يجب ألا تخضع الحكومة المؤقتة الجديدة في السودان، في خلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر من الآن، لنظام الجزاءات. ويجب أن تُعطى تلك الحكومة الفرصة لأن تبدأ العمل في مناخ موات وبيئة متحررة من القيود. وينبغي أن ينظر المجلس في استعراض هذه التدابير بمجرد أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة. كما ينبغي ألا تضر هذه التدابير بأي شكل من الأشكال بالمساعدة المقدمة لحكومة السودان من أجل إعادة بناء البلد، أثناء المؤتمر المقبل وخلال الشهر القادم أيضا.

إننا نناشد جميع الأطراف في السودان الاستجابة للشواغل في هذا المجلس والمجتمع الدولي بخصوص الحالة في السودان باتخاذ خطوة جريئة وحاسمة نحو السلم في دارفور قبل دخول التدابير المتخذة هنا اليوم حيز النفاذ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): نحن لا ننكر على المجلس أن يهتم بالشأن السوداني وبما يجري في دارفور. ولا ننكر عليه أن يهتم بالأمن والسلم الدوليين. ولكننا نأبى على المجلس أن يتخذ سلسلة من القرارات غير الحكيمة التي تسيء إلى الوضع بدلا من حله، إذا كان الهدف الحقيقي هو التوجه نحو حل هذه المشكلة.

إن حكومة السودان أكثر اهتماما بحل هذا الأمر. وحكومة السودان، التي صبرت سنوات لتحل أقدم حرب في أفريقيا، ليس من الصعب عليها أن تحل قضية دارفور. والسؤال المطروح: لماذا ظلت محادثات أبوجا تراوح مكانها؟ لماذا لم تنعقد المحادثات منذ أكثر من شهر في الوقت الذي أعلن السودان تعيين نائب الرئيس مسؤولا عن هذه المفاوضات؟ الجواب بسيط وواضح وبديهي ولا يحتاج إلى عناء التفكير ولا يحتاج إلى ذكاء. إن الطرف الآخر ينتظر عصا هذا المجلس حتى يأبى ويتمادى فيما هو سائر فيه. ومهما تأتون بكثير من العصي فلن تحلوا هذه المشكلة، بل ستزيدونها تعقيدا.

يتحدث المجلس عن دعم الاتحاد الأفريقي، ويأتي مرة أخرى بقرار يعقد الوضع على الاتحاد الأفريقي، وسيعقده على الأرض ونحن سنحمل المجلس هذه المسؤولية. مقدمو القرار يعلمون حقيقة الوضع على الأرض، ولدينا معهم خطوط مفتوحة ويعلمون حقيقة ما يجري. ولكن لماذا يحدث هذا؟ لأن هنالك قضايا أخرى وسياسات داخلية أكبر من حل قضية دارفور. هنالك صراعات حول المحكمة الجنائية الدولية وصراعات من مجموعات الضغط المختلفة وضاربي الطبول الذين يضغطون على حكوماتهم. هذه حقيقة معروفة.

إن الاتحاد الأفريقي، كما ذكر أحد الوفود الكبرى في هذا المجلس، هو الجهة الوحيدة التي يمكن أن تذهب إلى دارفور. ليست هناك أي دولة مستعدة لإرسال قوات إلى دارفور. ولكن نحن نجلس هنا في هذا المجلس ونعقد عليهم مهمتهم. لماذا يحدث كل هذا؟ إن مقدمي القرار، أثناء مشاوراتهم بشأنه، أصروا حتى على عدم إبداء أقل قدر من المرونة للوصول إلى توافق في الآراء، وبرروا ذلك بأن هذا هو قرار الكونغرس. ونحن في هذه اللحظة التي نجلس فيها، هناك قرارات أخرى في الكونغرس محتواها غريب وأغرب من هذا القرار نفسه.

إذن هذا القرار هو قرار الكونغرس الأمريكي. قرار الكونغرس الذي لا يعرف تاريخ الشعوب ولا ثقافات الشعوب لأنه لا يقرأها، وإذا قرأها لا يفهمها، وإذا حاول أن يفهمها لن يستطيع أن يفهمها لأن العقلية المركبة هي عقلية تنظر إلى الشعوب الأخرى بنظرة مختلفة، وتعتبر أن كل الأشياء تذوب في بوتقتهم.

هـذا القـرار يـأتي ضـد الموقـف الأفريقـي، الموقـف الأفريقـي الـذي تتواجـد قواتـه في السـودان وتكتـوي بنـار المشـكلة. الموقـف الأفريقـي الـذي يتـولى التفـاوض في هـذه المشكلة. الموقف الأفريقي الذي يعلم الثقافة الأفريقية ويعرف التعقيـدات الـتي تتعلق بهـذه القضـية. هـذا الموقـف ضُـرب بـه عرض الحائط.

هذا الموقف لم يكن موقفا فرديا و لم يكـن موقفا فيـه خـلاف، كمـا يقـول الـبعض. هـذا الموقـف نـتج عـن ثلاثـة اجتماعات متواصلة للمجموعة الأفريقية جاءت بالورقة الـتي قدمت لهذا المجلس.

إذا كان هنالك أعضـاء مـن المجموعـة الأفريقيـة قـرروا أن يصوتوا لهذا القرار فهذا حقهـم. فالـدول لهـا كامـل الحريـة وكامـل الخيـار، وهـم أعضـاء في هـذا المجلـس. ولكـن هـذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن هـذا هـو الموقـف الأفريقـي. لأن الموقـف الأفريقـي موجـود في الوثـائق ومرسـل باسـم المجموعة الأفريقية الى هذا المجلس. إلا أن هـذا المجلس رأى أن يضرب بـه عـرض الحـائط، لأن الثقافـة الأفريقيـة لا معـنى لهـا، والطريقة الأفريقية لحل المشـاكل لا معـنى لهـا، ويجـب أن تـأتي ثقافات أخرى لتفرض علينا ما يجب أن نفعله.

ليس لدي الكثير لأقوله. لكن ما أقوله هو أنـني أحمـل هذا المجلس مسؤولية مثـل هـذه القـرارات غـير المسـؤولة وغـير الحكيمة.

السـيد هوليـداي (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلم بالانكليزية): لم أكـن أنـوي الإدلاء ببيـان الآن، لكـنني أردت أن أعقب على مـا فعلنـاه هنـا. لقـد صـوت ١٢ عضـوا في المجلس، بما في ذلك دولتـان أفريقيتـان، لصـالح هـذا القـرار، الذي نأمل أن يعالج الحالة في دارفور.

غـير أنـني أجـد لزامـا علـي أن أدافـع عـن شـرف كـونغرس الولايـات المتحـدة. كـثيرون مـن أعضـاء الكـونغرس يهتمون اهتماما شديدا بهذه المسألة، والعديد منـهم ذهبـوا إلى دارفور وكانت لهـم تجربـة حقيقيـة مباشـرة بالعمـل مـع بعـض من المنظمات غير الحكومية هنـاك. ونعـرف أنهـم ونحـن جميعـا في الولايـات المتحـدة يحـدونا الأمـل أن يسـاهم هـذا القـرار في إنهاء العنف في دارفور وفي حل ناجح لعملية سلام أبوجا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهـذا يختتم مجلـس الأمـن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.